



Distr.
GENERAL

A/36/615
22 October 1981
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٠ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني ببحث تمويل وكالة الأمم
المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الأدنى

المقرر : السيد أولي بيتر كولبي (النرويج)

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٩- ١	أولا - مقدمة
٢	٣- ١	ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه
		باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة
٣	٨- ٤	جيم - اختصاصات الفريق العامل
٤	٩	ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٨١
٤	١٦-١٠	ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
٦	٢٠-١٧	رابعا - ملاحظات ختامية
٧	٢٦-٢١	

أولا - مقدمة

ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه

١ - أنشئ الفريق العامل المعني ببحث تمويل وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦٥٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، لدراسة كافة نواحي تمويل الوكالة . وفي هذا القرار رجحت الجمعية العامة من الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في التوصل الى حلول للمشاكل الناشئة عن الازمة المالية التي تعانيها الوكالة .

٢ - وفي الدورة الخامسة والعشرين والدورات التالية نظرت الجمعية العامة في التقارير التي قدمها اليها الفريق العامل (١) ، واعتمدت قرارات أثنت فيها على جهود الفريق العامل ، ورجت منه أن يواصل هذه الجهود لفترة سنة أخرى (٢) .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٣٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8264 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٣٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8476 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8849 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9231 ؛ المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٣٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9815 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الأعمال ، الوثيقتان A/10334 و A/10268 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/279 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/32/278 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/33/320 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/34/567 .

(٢) القرارات ٢٧٩١ (د-٢٦) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ و ٢٩٦٤ (د-٢٧) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٩٠ (د-٢٨) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٣٣٠ (د-٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ٣٤١٩ (د-٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ١٥/٣١ جيم المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ و ٩٠/٣٢ دال المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و ١١٢/٣٣ دال المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ و ٥٢/٣٤ دال المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ .

٣ - ويتكون الفريق العامل من ممثلي تركيا ، وترينيداد وتوباغو ، وغانا ، وفرنسا ، ولبنان ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان ، وخلال عام ١٩٨١ تولى السيد أ. جوسكون كيرجا ، من تركيا ، رئاسة الفريق العامل وشغل السيد هيلارى كويلي زينييل ، من غانا ، منصب نائب الرئيس .

باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة

٤ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين في تقرير الفريق العامل عن أنشطته في عام ١٩٨٠ (٣) ، تحت البند ٥٣ من جدول الأعمال المعنون " وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " . وفي الجلسة العامة ٣ ، المعقودة في ١٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٠ ، قررت الجمعية العامة ادراج هذا البند في جدول أعمالها واحالته الى اللجنة السياسية الخاصة التي نظرت فيه في جلساتها من ٦ الى ١٣ المعقودة في الفترة من ١٥ الى ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر .

٥ - وفي الجلسة ١٢ التي عقدتها اللجنة في ٢١ تشرين الأول / اكتوبر ، قدم ممثل هولندا مشروع قرار (A/SPC/35/L.6) بعنوان " الفريق العامل المعني ببحث تمويل وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى " ، اشتركت في تقديمه اسبانيا ، واندونيسيا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وترينيداد وتوباغو ، والدانمرك ، وزاير ، والسويد ، والفلبين ، وكندا ، والنمسا ، ونيوزيلندا ، والهند ، وهولندا ، ويوغوسلافيا .

٦ - وبموجب أحكام مشروع القرار ، تقوم الجمعية العامة بما يلي :

(أ) تثني على الفريق العامل لما بذله من جهود للمساعدة في ضمان الأمن المالي للوكالة ؛

(ب) تحيط علما مع الموافقة بتقرير الفريق العامل ؛

(ج) ترحو من الفريق العامل أن يواصل ، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام ، جهودهم في سبيل تمويل الوكالة لفترة سنة واحدة أخرى ؛

(د) ترحو من الأمين العام أن يوفر للفريق العامل ما يلزم من خدمات ومساعدات للاضطلاع بأعماله .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/34/576 .

٧ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ١٣ المعقودة في ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر مشروع القرار دون تصويت .

٨ - وفي الجلسة العامة . ٥ ، المعقودة في ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ، نظرت الجمعية العامة في مشروع القرار المتعلق بالفريق العامل ، والذي أوصت به اللجنة السياسية الخاصة ، الى جانب مشاريع قرارات أخرى مقدمة تحت هذا البند . واعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١٣/٣٥ دال .

جيم - اختصاصات الفريق العامل

٩ - في القرار ١٣/٣٥ دال ، رجحت الجمعية العامة من الفريق العامل أن يواصل ، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام ، جهودهم في سبيل تمويل وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى لفترة سنة واحدة أخرى .

ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٨١

١٠ - تابع الفريق العامل مع القلق ، طوال السنة ، تطورات الحالة المالية للوكالة التي واجهت صعوبات خطيرة جدا . وفي شهرى شباط / فبراير وتشرين الأول / اكتوبر ، عقد السيد أولوف رايد بيك المفوض العام ، اجتماعا مع الفريق العامل في المقر وأطلعهم على ما جد بالنسبة للمشاكل التي تواجهها الوكالة .

١١ - وفي الجلسة ٦٧ ، المعقودة في ٢٦ شباط / فبراير ١٩٨١ ، أبلغ المفوض العام الفريق العامل بالحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى حتى ذلك التاريخ ، مشيرا الى أن العجز المقدر بمبلغ ٥٠ مليون دولار لا يمكن تغطيته باجراء تخفيضات في برامج الاغاثة أو في البرامج الصحية . وبناء على ذلك ، وبما أن حجم البرنامج التعليمي هو وحده الذى يسمح باستيعاب هذا التخفيض الكبير ، فقد التمس آراء اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فيما اذا كان ينبغي للوكالة أن تسحب دعم المدارس في الأردن وسوريا مع نهاية شهر شباط / فبراير ، أو تواصل جميع البرامج حتى نهاية السنة الدراسية في شهر أيار / مايو ارتقبا للحصول على مزيد من التبرعات . وقد رفض ممثلو الحكومات المضيفة كلا الحلين ، بينما فضل الأعضاء الآخرون الحل الثاني . وبناء على ذلك ناشد المفوض العام الفريق العامل أن يقوم بكل ما يدخل في مجال سلطته للمساعدة على جمع أموال إضافية قصد مواجهة الحاجة العاجلة لمبلغ ٣٤ مليون دولار لبقاء البرنامج التعليمي .

١٢ - وتقدم أعضاء الفريق العامل بعدة مقترحات للعمل الذى قد يتسنى للفريق القيام به ، وتم الاتفاق على أن يتشاور الأعضاء بشأن الطرق التي يمكنه بها مساعدة المفوض العام في جهودهم ، وعلى أن يجتمع الفريق مرة أخرى في المستقبل القريب بهذا الخصوص .

١٣ - وفي الجلسة ٦٨ ، المعقودة في ٥ آذار/مارس ، أقر الفريق العامل ، بعد استعراض المقترحات المقدمة في اجتماعه السابق بشأن اتخاذ التدابير لمساعدة المفوض العام ، نص رسالته بوجهها الرئيس إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وإلى المراقبين الدائمين للدول التي ليست أعضاء في الأمم المتحدة ولكنها أعضاء في الوكالات المتخصصة ، وإلى رؤساء الوكالات المتخصصة ، يوجه فيها النظر إلى ما شرحه المفوض العام من ضرورة إغلاق مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى مع نهاية شهر أيار/مايو ١٩٨١ ، وإخطار المدرسين بانتهاء فترة تشغيلهم مع نهاية شهر آذار/مارس ، وذلك ما لم يتم الحصول على تبرعات إضافية مقدارها ٣٤ مليون دولار . وقد وجه الرئيس في رسالته ، باسم الفريق العامل ، نداء عاجلا وملحا إلى الجميع لبذل جهد فوري لتفادي إغلاق المرافق التعليمية التابعة للوكالة عن طريق تقديم تبرعات سخية أو عن طريق زيادة التبرعات المعقودة قبل نهاية شهر آذار/مارس . وبعثت هذه الرسائل في ٦ آذار/مارس ١٩٨١ .

١٤ - وفي نفس الجلسة ، قرر الفريق العامل أيضا أن يطلب إلى رئيسه أن يجتمع ، ومعه مقرر الفريق العامل ، بالأمين العام بخصوص التدابير الأخرى التي قد يمكن اتخاذها لمساعدة الوكالة ، كما طلب إليهما الاجتماع مع رؤساء المجموعات الإقليمية لتوجيه النظر إلى الحاجة إلى أموال إضافية . وأخيرا قرر الفريق العامل إصدار بيان صحفي فيما يتعلق بالعمل الذي قرر القيام به .

١٥ - ووفقا للتفويض المخوّل لهما ، اجتمع رئيس الفريق العامل ومقرره مع الأمين العام في ١ آذار/مارس ١٩٨١ . وبعث ذلك شرح الرئيس ، ومعه مقرر الفريق العامل ، التطورات الخطيرة لرئيس مجموعة الدول الآسيوية في ١٦ آذار/مارس ، ولرئيس مجموعة أمريكا اللاتينية ومجموعة أوروبا الشرقية في ١٧ آذار/مارس ، ولرئيسي المجموعة الأفريقية والمجموعة العربية في ١٨ آذار/مارس . وفي ٢ آذار/مارس اجتمع الرئيس الذي كان في نفس الوقت رئيس مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى ، مع أعضاء تلك المجموعة .

١٦ - وفي الجلسة ٦٩ ، المعقودة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، اجتمع الفريق العامل من جديد مع المفوض العام للوكالة الذي قدم إليه تقريرا عن التطورات التي جرت منذ شهر آذار/مارس ، وعن العجز الحالي والمتوقع الذي تواجهه الوكالة . وأعرب عن تقديره للنداءات التي وجهها الأمين العام ، ورئيس الفريق العامل باسم هذا الفريق ، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وهي النداءات التي أدت إلى تلقي التبرعات الإضافية التي زادت الإيراد المقدر إلى ١٩٣ مليون دولار . ونظرا للاستجابة القوية من قبل الحكومات المعنية ومن قبل اللاجئين أنفسهم ، ونظرا أيضا للتحسن في حالة تدفق الأموال ، فقد قرر أن يخاطر مخاطرة مالية تتمثل في ترك المدارس مفتوحة في جميع الميادين حتى نهاية عام ١٩٨١ . ومع ذلك ، أشار المفوض العام إلى أن التوقعات لعام ١٩٨٢ تبعث على القلق الشديد ، إذ أن العجز المقدر يبلغ ٨٠٣ مليون دولار . وبعث الإشارة إلى كون الحكومات على وعي جيد بالدور الهام الذي لعبته الوكالة في الشرق الأوسط وبالأثار الشديدة الخطورة التي قد تترتب على انهيارها الجزئي أو التام ، استعرض

المفوض العام المقترحات المقدمة بشأن الطرق البديلة لتمويل الوكالة ، وأشار الى اعتقاده بأنه ان كان يرغب في إحداث أى تغيير ، فان على الحكومات أن تتقدم بمثل هذه المقترحات وأن تعمل وفق لها . وفي الجزء " ثالثا " أدناه تفصيل للحالة المالية الراهنة للوكالة واحتمالاتها في عام ١٩٨٢ كما ترد في الجزء " رابعا " أدناه تعليقات الفريق العامل على تلك الحالة .

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لاغاثمة
وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في
الشرق الأدنى

١٧ - في شهر شباط/فبراير ١٩٨١ ، أبلغ المفوض العام الفريق العامل بأن الوكالة تواجه عجز يقدر بمبلغ ٥٠٤ مليون دولار . وقد نُقحت النفقات المقدرة وأُجريت فيها اقتطاعات كبيرة جدا غير أن رقم النفقات لا يزال ٢٣٤٧٧ مليون دولار ، مع أن الإيراد المقدّر من جميع المصادر هو ١٨٤٣٣ مليون دولار فقط .

١٨ - وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ ، أفاد المفوض العام بأنه تم تلقي تبرعات اضافية على اثر النداءات التي وجهها الأمين العام ورئيس الفريق العامل والمدير العام لليونسكو والنداءات التي وجهها هو ، ولو أن هذه التبرعات لا تكفي لتغطية استمرار البرنامج التعليمي في جميع الميادين . ومع ذلك فقد قرر في شهر نيسان/أبريل ١٩٨١ أن يخاطر بمخاطرة مالية بابقاء المدار مفتوحة في جميع الميادين حتى نهاية السنة الدراسية (أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٨١) عوضاً عن المجازفات السياسية التي قد يؤدى اليها اقبالها . ومع حلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ كان العجز يبلغ قرابة ٤٦ مليون دولار ، وكانت النفقات المقدرة المنقحة تبلغ ٢٣٩ مليون دولار والايراد المقدّر المنقح ١٩٣ مليون دولار . وقد قرر المفوض العام من جديد القيام بمخاطرة مالي مدروسة وابقاء المدارس مفتوحة في جميع الميادين حتى نهاية عام ١٩٨١ ، وأن يواجه العجز عن طريق حذف جميع النفقات المصروفة على البناء والاصلاحات وزيادة المرتبات المستحقة للموظفين لتعويض الزيادة في تكاليف المعيشة (٢٤ مليون دولار) ؛ وعن طريق حذف الاعتماد المخصص للميزانية للزيادة في تكاليف مكافأة نهاية الخدمة التي تدفع للموظفين في حالة انهاء خدمتهم (١٤ مليون دولار) . ويواجه العجز المتبقي عن طريق الوفورات المحققة كنتيجة لارتفاع قيمة الدولار (٤ ملايين من الدولارات) ، وعن طريق السحب من الاموال الاحتياطية (٤ ملايين من الدولارات) ومن شأن ذلك أن يخفض الاحتياطيات الى حد أدنى مطلق ، وأن يضع الوكالة في حالة مزعزعة مر حيث التدفق المالي في بداية عام ١٩٨٢ .

١٩ - وأبلغ المفوض العام الفريق العامل بأن التوقعات لعام ١٩٨٢ تبعث على شديد القلق وأشار الى أن النفقات تقدر بمبلغ ٢٦٥٦٦ مليون دولار ، وأن الإيراد يقدر بمبلغ ١٨٥٣٣ مليون دولار ، مما يؤدى الى عجز يقدر بمبلغ ٨٠٣٣ مليون دولار . وقال انه ما لم يتم التصهد بتوفير زيادة كبيرة في الإيراد قبل نهاية عام ١٩٨١ ، فانه سيضطر الى اتخاذ تدابير لتخفيض النفقات

في أوائل عام ١٩٨٢ . وقال ان البرنامج الوحيد الذي يمكن أن يحقق وفورات تكفي لمواجهة العجز المتوقع هو ، كما كان الحال في عام ١٩٨١ ، البرنامج الذي يقدره اللاجئون أكبر تقدير وهو البرنامج التعليمي .

٢ - والتمس المفوض العام مساعدة الفريق العامل لتفادي تقليص هذا البرنامج القيم ، ووجه النظر الى النداء الذي وجهه الى الجمعية العامة في تقريره السنوي (٤) لوضع مالية الوكالة على أساس أسلم .

رابعاً - ملاحظات ختامية

٢١ - لقد كانت سنة ١٩٨١ سنة عسيرة للغاية بالنسبة لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى . فالوضع المالي للوكالة ، الذي أصبح غير مستقر منذ عدة سنوات ، قد ازداد تدهوراً في سنة ١٩٨١ . وقد أوشكت الوكالة في ربيع هذه السنة ، على الانهيار انهياراً تاماً بسبب عدم توافر الأموال الكافية . ووجه المفوض العام ، ولأمين العام ، والفريق العامل نداءات عاجلة للحصول على أموال إضافية . هذا ، وان المساهمات الخاصة المقدمة استجابة لهذه النداءات ، فضلاً عن قرار المفوض العام بأن يخاطر مخاطرة مالية كبيرة ، قد مكنت الوكالة من مواصلة أنشطتها حتى نهاية هذه السنة . ولتفادي انهيار جزء من برنامج الوكالة في سنة ١٩٨١ ، سيكون على المفوض العام أن يسحب من الأرصدة المالية مبالغ تستنفد عملياً هذه الأرصدة . وقد تدخل الوكالة سنة ١٩٨٢ بدون أموال كافية لدفع أجور الموظفين لما بعد شهر كانون الثاني /يناير . وبناءً على ذلك ، وما لم يحدث تحسن ملحوظ في التوقعات المالية للوكالة لسنة ١٩٨٢ قبل انتهاء سنة ١٩٨١ ، فسيكون على المفوض العام أن يتخذ تدابير لتخفيض النفقات منذ بداية سنة ١٩٨٢ .

٢٢ - ومن بين أنشطة الوكالة أعطيت الأولوية العليا الى البرنامج التعليمي . وقد بلغ برنامج الرعاية الصحية بالفعل حداً أدنى ، ويتمثل برنامج المساعدة الفوئية أساساً في توزيع المساوود الغذائية الممنوحة للوكالة . وفي نطاق الموارد المتوقع توفرها ، فان قدرة الوكالة على الاستجابة بمزيد من الإيجابية للمناداة باعطاء الأولوية العليا الى البرنامج التعليمي ، سوف يعينها أن تنظر الحكومات التي تقدم مساهمات عينية في امكانية تحويل بعض هذه المساهمات الى مساهمات نقدية . ولا يمكن لأي تخفيض آخر في برنامج الوكالة أن يتم إلا عن طريق تخفيض البرنامج التعليمي واغلاق بعض المدارس التابعة للوكالة . ويرى الفريق العامل أن مثل هذه الخطوة ينطوي على نتائج

(٤) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٣ (A/36/13) .

اجتماعية وسياسية خطيرة لها آثارها بالنسبة للاجئين ، وللبلدان المضيفة ، ولا احتمالات تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٢٣ - ويعتقد الفريق العامل أن هناك حاجة ملحة الى وجود أساس أكثر استقرارا لتمويل الوكالة . ومما يؤسف له أنه لم يتسن في أثناء سنة ١٩٨١ احراز تقدم نحو تحقيق هذه الغاية . هذا ، ولا يمكن تحسين الوضع المالي للوكالة الا اذا شارك عدد أكبر من البلدان في تمويل الوكالة ، وزادت تبرعاتها البلدان التي يمكنها ذلك . وبناءً على ذلك ، يكرر الفريق العامل نداءه الى الحكومات التي لم تقدم بعد مساهمات للوكالة بأن تبدأ في تقديم مساهمات . ويحث الحكومات التي لم تقدم حتى الآن سوى مساهمات صغيرة نسبيا على أن تساهم بمزيد من السخاء في تمويل الوكالة . ويعرب الفريق العامل عن أمله في أن تعتمد الحكومات ، التي ساهمت في الماضي بسخاء كبير ، الى مواصلة زيادة مساهماتها .

٢٤ - ويقترح المفوض العام ، في تقريره الى الجمعية العامة ، أن تجرى مشاورات غير رسمية بشأن توزيع نفقات الوكالة . ويؤيد الفريق العامل الجهود التي يبذلها المفوض العام لاستكشاف ما اذا كان هذا الاقتراح يمثل طريقة ممكنة لدعم الأساس المالي للوكالة .

٢٥ - ولا يزال الفريق العامل يعتقد أنه ما لم يتم التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، فان الخدمات الانسانية التي تقدمها الوكالة في شكل التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الفوئية تظل لا غنى عنها .

٢٦ - والفريق العامل عاقد عزمه على الاستمرار في مساعدة المفوض العام في جهوده لجمع الاموال . وفي ضوء الحالة المالية البالغة الحرج التي ستواجه الوكالة في بداية السنة المقبلة ، فان الفريق العامل يعرب عن أمله في أن تبذل الحكومات جهدا اضافيا لتقديم موعد دفع مساهماتها للوكالة عن سنة ١٩٨٢ .
